جماهير الشعب تبارك الاستعدادات لخوض الانتخابات النيابية

صدر بقرار جمهوري بعد التصويت عليه في البرلمان

قانون الانتخابات تضمن تعديل (31) مادة

حظر استخدام المرافق والمؤسسات العامة والمساجد للدعاية الانتخابية

ترتيبات لإنجاز السجل المدني الالكتروني بعد انتخابات 2011م

يحظر على المحافظين ومسئولي الأمن العمل لصالح أو ضد أي حزب أو مرشح

■ أصدر فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٠م بتعديل القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته، وذلك بعد أن أقر مجلس النواب أمس الأول مشروع التعديلات، وتضمنت التعديلات إصدار ٧ مواد نصت الأولى على تعديل فقرات في ٣١ مادة، منها أنه لايجوز إكراه أي مواطن على اختيار موطن انتخابي معين أو إكراه أي ناخب على الإدلاء بصوته لمرشح معين، وأن الموطن الانتخابي ينحصر على مكان الإقامة الدائم أو مقر العائلة الأصلي، ويحق للأحزاب والتنظيمات السياسية الحصول على صورة طبق الأصل من جداول الناخبين المعلنة.

كما تضمنت مواد القانون في فقراتها أن على محافظي المحافظات ومديري المديريات والقادة العسكريين والأمنيين تحييد الوظيفة عن التنافس الانتخابي وتعيين موظفي لجنة الانتخابات وفروعها عن طريق الإعلان والمفاضلة، وحظر تسخير المال العام لمصلحة حزب أو تنظيم سياسي أو أي مرشح لانتخابات عامة.

وأن على الحكومة العمل على إنجاز سجل مدني الكتروني بعد انتخابات ٢٠١١م وتجريم من ينتقص حقوق المراقبين على الانتخابات، ولايجوز أن تتضمن المواد الدعائية والبرامج الانتخابية للأحزاب مايمس النظام الجمهوري والوحدة الوطنية، وحظر استخدام المرافق والمؤسسات العامة والمساجد للدعاية الانتخابية، ويتم الاقتراع بصورة سرية ويحظر الاقتراع خارج الساتر أو الكبينة المخصصة لذلك، والقضاء وحده المختص بإصدار الاحكام والعقوبات على مخالفة هذا القانون.

وتضمنت المادة (١٤٢) فقرات حق الاطلاع على سير العمليات الانتخابية والاستفتاء بمختلف مراحلها.

كما تضمن التعديل القانوني اضافة ثلاث فقرات في ثلاث مواد وحذف ٣ مواد أخرى هي (٣٤،٣٥،٣٦) من القانون.

وفيما نصت المادة الخامسة على أنه استثناء من أحكام الفقرة (أ) من المادة (١٢) من القانون تعتبر جداول الناخبين وقت صدور هذا القانون هي الجداول النهائية التي يعتد بها لإجراء الانتخابات النيابية في ٢٠١١م.□

نص القانون ص١٢-١٣

نائب الرئيس يشدد على تطوير وإصلاح التعليم

■ شدد الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام على ضرورة الإسراع في استكمال عملية التطوير والإصلاح للنظام التعليمي بمختلف مراحله ومساقاته، والعمل على جعله ملبياً لاحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، والسير قدماً للحاق بالركب والمضي بالاصلاحات الشاملة في قطاع التعليم.

وأكد في كلمته في افتتاح أعمال المؤتمر السنوي الرابع للتعليم العالي والبحث العلمي بالحديدة إن القيادة السياسية أولت التعليم أهمية بالغة، ومثلت قضية التطوير والاصلاح التعليمي أحد أهم الأولويات خلال العقدين الماضيين، وخصوصاً بعد أن حقق التعليم الجامعي توسعاً كبيراً وامتدت آثاره الى جميع أنحاء الوطن، حيث شهد التعليم العالي تطوراً كمياً وتحسناً نوعياً وذلك في ظل الرعاية والاهتمام الكبيرين اللذين يوليهما فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لهذا القطاع الحيوي المهم.□

تفاصيل ص٢

الميثاق

غير مخصص للبيع

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رؤية

الجماهير اليمنية الوطنية المحبة لوطنها كانت هي سر النجاح الكبير وفاكهة بطولة خليجي ٢٠ ..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية-رئيس المؤتمر الشعبي العام

16 صفحة | أسبوعية - سياسية | السنة الثامنة والعشرون | العدد (1533)- الاثنين - 7 / محرم / 1432هـ - الموافق: 13 / 12 / 2010م | 30 ريالاً

المشترك ينقلب على الديمقراطية

الفعاليات الوطنية تبارك إقرار قانون الانتخابات

برلمانيون: خطوتنا القادمة إقرار لجنة الانتخابات

سياسيون: القضاة.. هم الحل

في بيان صادر عن أحزاب التحالف الوطني:

التمسك بإجراء الانتخابات يمثل جوهر الديمقراطية

المشترك يتحمل مسؤولية إفشال اتفاق فبراير وتعطيل الحوار

صنعاء- «الميثاق»

■ أكدت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري تحقق إرادة الشعب الحرة في اختيار سلطاته الدستورية، وتمثل جوهر العملية الديمقراطية والضمانة الأساسية لتطويرها وتأمين استمراريتها وترسيخها في حياة الشعب.

وعبر المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في بيان له عن أسفه وإدانته للمواقف غير المسئولة التي تنتهجها أحزاب اللقاء المشترك وممارستها لمختلف أساليب التضليل والخداع وتزييف الحقائق لتبرير تنكرها للثوابت الوطنية وسعيها الدؤوب لتعطيل الانتخابات النيابية وإفراغ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م من مضامينه الأساسية وتنصلها عن مقرراته وإفشال كل المحاولات والجهود المخلصة التي يبذلها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والمؤتمر الشعبي العام الرامية إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وذلك في سبيل تحقيق مصالحها الأنانية والوصول إلى مآربها على حساب مصلحة الوطن والشعب وأمنه واستقراره.

وشددت أحزاب التحالف على المضي في الحوار الوطني بالتزامن مع السير الحثيث لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ٢٧ أبريل ٢٠١١م.□

نص البيان ص٤

استعداداً لخوض الانتخابات

نزول ميداني لقيادات المؤتمر إلى المحافظات

■ علمت «الميثاق» أن قيادة المؤتمر الشعبي العام أقرت برنامجاً تنظيمياً وسياسياً للنزول الميداني إلى جميع محافظات الجمهورية تدشيناً لنشاطه التنظيمي والسياسي والجماهيري استعداداً وتحضيراً لخوض حملة الانتخابات النيابية القادمة.

وذكرت مصادر مطلعة أن محافظتي عدن والحديدة ستشهدان خلال الأيام القليلة القادمة بداية انطلاق فعاليات برنامج النزول الميداني.

والذي سيتضمن خطة تنشيطية محلية على مستوى الفروع والمديريات والدوائر الانتخابية والمراكز التنظيمية لقيادات وقواعد وأنصار المؤتمر الشعبي العام والوقوف على أولويات المرحلة القادمة، ومناقشة مختلف القضايا الوطنية والتنموية والقضايا المعيشية للمواطنين.. وحشد الجماهير لمواجهة المشاريع الصغيرة التي تستهدف إثارة البلابل والفتن وإعاقة العملية التنموية والديمقراطية وكذلك التصدي لكل المؤامرات التي تحاك ضد سلامة وأمن الوطن واستقراره وتحاول النيل من مكاسبه.□

الشيخ سلطان البركاني لـ«الميثاق»

على المؤتمريين إيقاف أي عمل جنوني للمشترك والتوجه نحو الانتخابات

المشترك يريد أن يقود اليمن إلى مصير مجهول ولن نسمح له بذلك

المشترك يرفض الانتخابات.. وتعز لن تكون منطلقاً للمهرجين

المؤتمر لن يضيع الوقت في إصدار البيانات وسيمضي في الانتخابات

سنساند المرأة للحصول على 30 مقعداً في البرلمان القادم

■ قال الأمين العام المساعد للشئون السياسية سلطان سعيد البركاني أن قضية الانتخابات قضية رئيسية تتطلب من كل القوى السياسية الملتزمة الحفاظ على الديمقراطية والتوقف عن السير وراء سراب «المشترك».

وأضاف : لايمكن ان نسلم رقابنا لأحزاب تقودنا نحو مصير مجهول.. وسخر البركاني من تهديد «المشترك» بتحريك الشارع قائلاً : لو كان المشترك يملك تحريك الشارع لحركه بعد الانتخابات الرئاسية عندما أطلق التهديدات، مذكراً بالمثل الشعبي : «من توعد ماقتل».

وتوقع الأمين العام المساعد للمؤتمر أن تشهد الانتخابات النيابية الوشيكة حضوراً كبيراً للمرأة بالاضافة الى وجود أحزاب جديدة كانت غائبة عن البرلمان بسبب شحة امكاناتها وهيمنة الأحزاب الكبيرة. وأوضح ان برنامج المؤتمر اليوم يهتم بتحريك أعضائه وأنصاره باتجاه ايقاف أي عمل جنوني أو تصرف غير منطقي للمشترك، والتوجه الكامل نحو الانتخابات.□

تفاصيل ص٣

كلمة الميثاق

ميلاد مرحلة جديدة

■ جاء إصدار فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قانون الانتخابات أمس ليفتح صفحة جديدة في تاريخ الحياة السياسية للبلاد والتي انهكها جور المشترك وخداعه ومماطلته ومكره والذي كان سيقود البلاد إلى ما لايحمد عقباه خصوصاً وأن هذا القانون سبق أن ناقشته كل الكتل البرلمانية للأحزاب الممثلة في مجلس النواب تنفيذاً لاتفاق فبراير، إلاّ أن أحزاب اللقاء المشترك عملت على إعاقة ذلك للحيلولة دون إجراء الاستحقاق الدستوري الديمقراطي في موعده كما تحاول اليوم بعد عامين من ذلك الاتفاق والذي وقعه المؤتمر الشعبي العام معها نزولاً عند رغبتها وأجلت الانتخابات ولمرة واحدة وتمر الأيام والشهور ومعارضة الخليط العجيب والغريب في المشترك تراوغ وتناور وتتذرع وتماطل في تنفيذ اتفاق فبراير الذي حددت فيه قضايا الحوار في بنود ملزمة لا علاقة للمبررات التي كان يسوقها المشترك للهروب من الحوار الذي لم يحصل ولن يحصل لأن قيادة تلك الأحزاب لها أجندتها وحساباتها الأنانية الضيقة المتعارضة مع مصالح الوطن وأبنائه والحوار بالنسبة لها ليس إلاّ مظهراً تتدثر به لإخفاء ما تبطن كسباً للوقت مراهنة على الفتن والتخريب والإرهاب لشرائح مخلفات الماضي والعناصر الظلامية والذي جمعهم أدوات خراب ودمار يسعون عبثاً للنيل من يمن ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر و٢٢ مايو عبر مشاريعهم القائمة على التطرف والعنف وثقافة الكراهية غير مستوعبة أن رهاناتها محكوم عليها مسبقاً بالفشل والسقوط والخسران لأنها ضد إرادة الشعب وخياراته الوطنية وفي مقدمتها النهج الديمقراطي.

ومن هنا فإن التعبير الحي لهذه الخيارات هو بالاحتكام دوماً لإرادة الشعب عبر المسار الديمقراطي المجسد في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة عبر صناديق الاقتراع التي لا يخشى نتائجها إلاّ أولئك الذين يريدون فرض الوصاية عليه معتقدين أنه مازال قاصراً في حين وعيهم السياسي لا يستطيع أن يغادر ازمنة الشمولية وأقبية المؤامرات التي لم تعد الطريق الموصلة إلى السلطة بل صناديق الاقتراع.

لقد استنفذت كل المحاولات في اقناع قيادات المشترك بأن الزمن قد تغير وعليهم أن يتغيروا ويفهموا أن النظام الديمقراطي التعددي قد جعل الشعب هو الوصي على القوى السياسية كلها التي تستمد وجودها ودورها ومكانتها منه..

في هذا السياق خيراً فعل مجلس النواب باقراره قانون الانتخابات- السبت- إذ كان من المستحيل الاستمرار في مجاراة تلك القوى السياسية التي إذا كانت فعلاً تحترم الدستور وملتزمة بالثوابت الوطنية ومؤمنة بالديمقراطية فعليها أن تشارك بفعالية في الانتخابات النيابية والتي ستجرى في موعدها، أما إذا بقيت سادرة في غيها فهذا شأنها وعليها تحمل وزر ما اختارت، أما الشعب فسوف يمضي نحو ممارسة حقه في اختيار ممثليه في البرلمان منتصراً بذلك لإرادته الحرة.□

مصدر مؤتمري يدعو أعضاء الكتلة إلى إقرار قائمة لجنة الانتخابات

■ حثَّ مصدر مؤتمري أعضاء الكتلة البرلمانية للمؤتمر الحرص على حضور جلسات المجلس والمشاركة في عمليات التصويت على القوانين والإجراءات المتصلة بالتحضيرات للانتخابات وإجراؤها في موعدها المحدد وفي مقدمتها إقرار القائمة الخاصة بأعضاء اللجنة العليا للانتخابات المعروضة على المجلس حالياً.

وقال المصدر: إن غياب أي عضو من أعضاء المؤتمر في مجلس النواب عن عملية التصويت أو التلكؤ في ذلك نتيجة أي حسابات خاصة سوف يجعل هذا العضو موضع المساءلة التنظيمية كونه يمثل إخلالاً بالتزامه التنظيمي وانتمائه للمؤتمر الذي دعم ترشيحه وفاز ونال ثقة الناخبين تحت شعاره.□

تفاصيل ص٧

الزوكا: مشروع «بلدة طيبة» يعزز قيم الولاء للوطن ويحارب الأفكار الهدامة

■ أكد الأخ عارف الزوكا عضو اللجنة العامة المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للتوعية على أهمية مشروع «بلدة طيبة» والذي يعمل على اجتثاث السلبيات الدخيلة والغريبة على مجتمعنا كالعنف والتطرف، وذلك عبر ما ينفذ حالياً من بناء القدرات القيادية للشباب وتعزيز قدراتهم على الحوار الفاعل ونشر ثقافة المحبة والتسامح والوسطية والاعتدال باسلوب ووسائل علمية وعملية.

وحث الزوكا الشباب على ضرورة استشعار مسؤوليتهم في نبذ الأفكار المنحرفة والهدامة والتصدي لها بصرامة متسلحين بمبادئ الولاء للوطن وانتمائهم لتربته الطيبة.

منوهاً الى أن البرنامج التدريبي لمشروع «بلدة طيبة» الذي تتبناه الهيئة الوطنية للتوعية ومؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية ومؤسسة رايت ستار الدولية واتحاد صناع الحياة العالمي سينفذ على مدار عام كامل في كافة المحافظات من خلال تنظيم ٢٠ مشروعاً محلياً و١٥ مشروعاً وطنياً.□

وفد المؤتمر يختتم مشاركته في الملتقى الدولي لنصرة الأسرى

■ اختتم وفد المؤتمر الشعبي العام برئاسة الاستاذ محمد حسين العيدروس عضو اللجنة العامة وعضوية نبيل الباشا عضو الهيئة النيابية ومحمد عبدالقادر لطفي وكيل معهد الميثاق مشاركته في أعمال الملتقى العربي الدولي لنصرة الاسرى في سجون الاحتلال الذي عقد بالعاصمة الجزائرية الاسبوع الماضي. وأطلق الملتقى نداء الجزائر الى كافة أحرار العالم من أجل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين ودعا الى تنظيم يوم عربي لنصرة الأسرى العراقيين، إضافة الى تدوين قضية الأسرى في سجون الاحتلال. وشارك في الملتقى نحو ١٢٠٠ شخصية يمثلون ٥٥ دولة من مختلف قارات العالم.□

تفاصيل ص٧

الشامي يدعو المشترك لتقديم ممثليهم في لجنة الانتخابات

■ أكد طارق الشامي رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر أن تصويت البرلمان على تعديلات قانون الانتخابات يأتي في إطار الحرص على تنفيذ الاستحقاقات الدستورية في موعدها.

وأشار إلى أن هناك رغبة في المعارضة بعدم إجراء الانتخابات في موعدها وتعمل على اعاقتها وهذا ما يرفضه المؤتمر الشعبي العام انطلاقاً من المسئولية الوطنية التي يتحملها أمام الشعب. وقال الشامي في حديث لـ(بي بي سي) نحن أمام ضغط دستوري يتمثل بقرب الاستحقاق الانتخابي وبالتالي نحن في المؤتمر الشعبي العام تحملنا مسئوليتنا وقام أعضاء مجلس النواب بالتصويت السبت على قانون الانتخابات بصورة نهائية بعد أن تم التصويت على مواد القانون مادة مادة من قبل كافة أعضاء مجلس النواب بما فيهم كتل المشترك.

وأكد الشامي أن المجال مفتوح أمام كافة الأحزاب للمشاركة في الانتخابات، داعياً أحزاب المشترك إلى تقديم ممثليهم في اللجنة العليا للانتخابات مالم فإنه سيتم اختيار لجنة عليا مستقلة من القضاة وهذا كان اقتراحاً سابقاً تقدمت به أحزاب المشترك وتم التوقيع عليه في ما سمي باتفاق المبادئ.□

أحزاب المعارضة تحذر من تعطيل المشترك للعملية الديمقراطية

بارك عدد من أمناء الاحزاب والتنظيمات السياسية تصويت البرلمان على قانون الانتخابات معتبرين ذلك خطوة متقدمة تصب في تطوير النهج الديمقراطي لبلادنا.

مشددين في أحاديث لـ«الميثاق» على ضرورة الاسراع في اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والبدء الفوري في الاعداد لاجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المحدد حتى لاتدخل البلاد في فراغ دستوري وما سيترتب عليه من تداعيات على مختلف المجالات.

محذرين في الوقت ذاته من الانجرار خلف دعوات احزاب اللقاء المشترك الساعية لتأجيل الانتخابات بحجج واهية.

اقتصاديون لـ«الميثاق» :

إجراء الانتخابات سيطمئن المستثمرين ويبدد مخاوفهم

■ حذَّر اقتصاديون من مخاطر عدم إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وتأثيرها السلبي على الاستثمار والسياحة والاقتصاد الوطني بشكل عام.. مشيرين إلى أن أي تأجيل للانتخابات سيتسبب في تدني وتدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم معيشة الناس، وقالوا في أحاديث لـ«الميثاق»: إن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد سيشعر المستثمرين بالاستقرار السياسي والطمأنينة التي تعيشها اليمن وهو مؤشر على وجود استقرار في الجانب الأمني، ففي حال إجراء الانتخابات ستخلق مناخات ملائمة تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني حيث توقعوا تزايد الاستثمارات والدخل القومي للبلد وتحسن معيشة الناس.□

تفاصيل صـ٨-٩

اعتبر قانون الانتخابات الثمرة الوحيدة للحوار

الكحلاني : الأزمات ستنتهي بدخول الانتخابات

■ حذَّر الأخ احمد الكحلاني- وزير شئون مجلسي النواب والشورى رئيس لجنة الأحزاب- من أن أي عمل يخل بالعملية الديمقراطية يقوم به أي شخص أو حزب أو جماعة، مؤكداً أنه سيتم التعامل معه وفق الضوابط والاجراءات العقابية التي وضعها الدستور والقانون.

وقال في تصريح لـ«الميثاق»: إن تصويت البرلمان على قانون الانتخابات يؤكد مدى استشعار المجلس لمسئولياته الدستورية والقيام بواجباته وممارسة صلاحياته كمؤسسة تشريعية.

مشيراً الى أن هذا القانون هو الثمرة الوحيدة للحوار بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب.

واستغرب الكحلاني من رفض كتل المشترك التصويت النهائي على القانون وهي التي صوتت على مواد التعديل مادة مادة وهذا مالم يسبق حدوثه.

وقال: إن أولويات المرحلة المقبلة للمؤتمر والمعارضة، السير في العملية الانتخابية واجراؤها في موعدها..

منوهاً إلى ان الأزمات لا تحصل إلا عندما يتم حل القضايا خارج الدستور والقوانين النافذة.□

تفاصيل ص٧

وزير الشؤون القانونية لـ«الميثاق»:

إقرار قانون الانتخابات جنب اليمن الوقوع في مربع الخطر

■ أكد الدكتور رشاد الرصاص وزير الشؤون القانونية أن إقرار قانون الانتخابات العامة والاستفتاء جنب اليمن من الوقوع في مربع الخطر خصوصاً وأنه لم يكن يتبق إلاّ بضعة أشهر لإجراء الانتخابات.

وقال في حوار مع «الميثاق» إن الاتفاقات الحزبية لا تلغي نصوصا دستورية أو قانونية وأن البرلمان لايستمد شرعيته من اتفاق فبراير.. مشيراً إلى أن تراجع المشترك عن كل الاتفاقات التي أبرمها مع المؤتمر الشعبي العام بما في ذلك تنصله عن تعديلات قانون الانتخابات الذي استوعب كل اطروحات تلك الأحزاب وشاركت كتله البرلمانية في التصويت على مواده مادة مادة.. وانقلب عليه برفض التصويت عليه بصيغته النهائية قد أكد أن هذه الأحزاب تستخدم الحوار للمماطلة والتسويف.موضحاً أن الانتخابات حق للشعب ولايجوز الالتفاف عليها، فالشعب هو الذي فوض البرلمان بممارسة حقه نيابة عنه في التشريع والرقابة ولمدة معينة وعند انتهائها يجب العودة إلى الشعب للحصول على تفويض جديد.□

تفاصيل ص٥